وان اختياره الذى تعلق علم الله تع وارادته فلا يلزم الجبر
الجبر الذى ذكرتم فان قيل فيكون فعله الاختيارى واجبا ان
علم الله تع وارادته وجوده او ممتنعا ان علم الله تع وارادته عدم
الفعل وهذا اى كون الفعل الاختيارى واجبا او ممتنعا ينافى
الاختيار اى اختيار العبد قلنا ممنوع فان الوجوب بالاختيار
محقق بالاختيار رد عليه السيد ان اختيار العبد لا يسند
اليه والا لاحتاج الى ارادة اخرى واذا اسند الى اختياره
ان اختياره الصانع كان مجبورا اجيب بان الارادة امر اضافى
والمفتقر الى الارادة هو الوجود فقط فيستغنى الارادة عن
ارادة اخرى كاستغناء التكوين عن تكوين آخر كذلك والامتناع
لان المنافى للاختيار هو الوجوب بدون الاختيار فيجوز ان يكون
الاثر الصادر من الفاعل بالاختيار واجبا بالاختيار وايضا
جواب المعتزلى باعمال البارى تع لان علمه ان تعلق بوجود
فعله فيجب ان تعلق بعدمه فيمتنع مع انه فاعل بالاختيار يعنى ان
افعال البارى تع واجبة ومع هذا لا ينافى الاختيار واما النقض
بفعل البارى تع فمدفوع بانه مستند الى اختيار قديم يتعلق ازلا
بالفعل الحادث فى وقته فالمخلص ان يقال ان اختيار العبد مستند

الى

Copyright © King Saud University

الى استعداد الموضوع فيه بطريقة الصحة لا الوجوب بمعنى ان
الله تع يخلق فى العبد صفة من شانها ان يريد بها اى شئ كان فى اى
وقت كان لا يقال ان الوجوب فى فعل الله تع من ذاته تع فلا يكون
الوجوب منافيا للاختيار بخلاف فعل العبد فان الوجوب
فيه لا يكون الا من الله تع فيكون الوجوب منافيا لاختيار العبد
لانا نقول الكلام فى الفعل بعد وجوبه فالوجوب من حيث
انه وجوب سواء كان من ذات الفاعل او غيره لا يتغير والا
لا يكون واجبا بل ممكنا فالجواب ما قاله الشارح فان قيل
ما جانب الجبرية وحاصله انا يقال لو كان للعبد قصد واختيار
فى افعاله لزم ان يكون المقدور الواحد داخلا تحت
قدرتين مستقلتين واللازم بطل وكذا الملزوم فلا يكون
للعبد قصد واختيار فى افعاله لانا نمنع لزوم اتحاد المحال
العبد فاعلا بالاختيار لا كونه موجد الافعاله بالقصد والاختيار
والاختيار قد سبق الواد للمحال ان الله تع مستقل بخلق
الافعال والايجاد اى ايجاد الافعال ومعلوم اى والحال
معلوم ان المقدور الواحد اى الفعل الواحد لا يدخل
تحت قدرتين مستقلتين لان كل واحد من القدرتين لا يخ